



EXPRO

هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية
Expenditure Efficiency & Projects Authority

الدليل الوطني لإدارة المشاريع المجلد 6، الفصل 3

الدليل الإجرائي لإعداد معايير التصميم وتطبيقها

رقم الوثيقة: EPM-KE0-PR-000001-AR

رقم الإصدار: 000



الدليل الإجرائي لإعداد معايير التصميم وتطبيقها

جدول المراجعات

سبب الإصدار	التاريخ	رقم الإصدار
للإستخدام	2021/11/08	000



يجب وضع هذا الإشعار على جميع نسخ هذا المستند

إشعار هام وإخلاء مسؤولية

هذه ("الوثيقة") مملوكة حصراً لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية،

ويجب على كل معني أو من يطلع على هذه الوثيقة قراءة هذا الإشعار بالكامل إلى جانب قراءة أحكام هذه الوثيقة، ويجوز للإدارات المعنية في الهيئة الإفصاح عن هذه الوثيقة أو مقتطفات منها لمستشاريها و / أو المتعاقدين المعنيين ("المتعاملين") ، شريطة أن يكون هناك حاجة وبعد التنسيق وإحاطة الإدارة مالكة الوثيقة، كما تنوه الهيئة إلى أن أي استخدام أو اعتماد على هذه الوثيقة، أو بعضها يلزم أن يسبقه إحاطة مالك الوثيقة وأي استخدام أو اعتماد على هذه الوثيقة، أو مقتطفات منها، من قبل أي طرف، بما في ذلك الكيانات الحكومية والمستشارين و / أو المتعاقدين المعنيين، هي على مسؤولية ذلك الطرف وحده.



	الفهرس
5..... الغرض	1.0
5..... المجال	2.0
5..... التعاريف	3.0
5..... المراجع	4.0
5..... المسؤوليات	5.0
Error! Bookmark not defined. العملية	6.0
6..... معايير التصميم	6.1
6..... المعايير التصميمية القياسية	6.1.1
6..... المواصفات الفنية القياسية	6.1.2
6..... رسومات التشييد القياسية	6.1.3
6..... المراجعة والاعتماد	6.2
7..... إصدار المعايير وحفظها	6.3
7..... الإنفاذ	6.4
7..... الاستخدام	6.5
7..... توزيع معايير التصميم	6.6
8..... المرفقات	7.0



1.0 الغرض

يتمثل الغرض من هذه الوثيقة في إعداد الدليل الإجرائي اللازم للجهة الحكومية لتحديد المعايير التصميمية القياسية والمواصفات الفنية القياسية ورسومات التشييد القياسية لاستخدامها في مشاريعها.

2.0 المجال

على جميع الجهات الحكومية استخدام هذا الدليل الإجرائي في تصميم جميع مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. ويجب أن تستخدم الجهة الحكومية المتطلبات المنصوص عليها في هذا الدليل الإجرائي، سواء أكان التصميم من مهندس المكتب المعماري/الهندسي أو مقاول متعاقد مع إدارة الهندسة والمشتريات والتشييد أو مقاول متخصص في التصميم.

3.0 التعاريف

التعريفات	الوصف
الاستشاري المعماري/الهندسي	أي مؤسسة تقوم بعمل تصميم هندسي/تفصيلي لمشروع ما.
الجهة الحكومية	أية جهة حكومية سعودية مسؤولة عن تنفيذ مشاريع تشييد البنية التحتية الممولة من الحكومة.

4.0 المراجع

1. الأكواد والمعايير والمراجع (EPM-KE0-GL-000014)
2. إرشادات التصميم العامة (EPM-KE0-GL-000016)
3. خطة التوحيد التقني (EPM-EN0-PL-000001)

5.0 المسؤوليات

تكون الجهة الحكومية مسؤولة عن التأكد من تنفيذ هذا الدليل الإجرائي في تصميم مشاريعها وتنفيذها. ويجب تقديم أي تغييرات مطلوبة للإجراء من جانب الجهة الحكومية إلى هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية لدراستها.

6.0 العملية

الهدف من توحيد استخدام المعايير التصميمية القياسية والمواصفات الفنية القياسية ورسومات التشييد القياسية هو الحصول على تصميمات تتوافق مع بعضها البعض، أي التصميمات التي يمكن إعادة استخدامها من مشروع إلى آخر. يتم إعداد الوثائق من خلال تطبيق أفضل المعايير المتعارف عليها في المجال، الصادرة عن مختلف المنظمات الوطنية والدولية، وفي الوقت نفسه تتضمن جميع التوجيهات والمتطلبات الحكومية المتعلقة بالمعايير والمواصفات.

تتولى الجهة الحكومية مسؤولية اختيار المعايير التصميمية القياسية والمواصفات الفنية القياسية ورسومات التشييد القياسية واعتمادها وإصدارها لاستخدامها وتنفيذها في تصميم مشاريعها.



في حال عدم توفر المعايير التصميمية القياسية والمواصفات الفنية القياسية ورسومات التشييد القياسية، يجب على الجهة الحكومية وضع المعايير التصميمية القياسية المطلوبة والمواصفات الفنية القياسية ورسومات البناء القياسية اللازمة لاستخدامها في جميع مشاريعها.

6.1 معايير التصميم

يتضمن مصطلح معايير التصميم في هذا الفصل المعايير التصميمية القياسية والمواصفات الفنية القياسية ورسومات التشييد القياسية. تحدد المعايير التصميمية للجهة المتطلبات التي تصف ممارسات التصميم التي وضعتها الجهة بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- وضع معايير تصميم قياسية للتصميمات والرسومات والإنشاءات
- وجود تصميم متنسق عبر المشاريع/المناطق
- تخفيض ساعات العمل الهندسي
- تقليص الوقت والجهد اللازمين لعمليات المراجعة
- تحسين جودة البناء والإنتاجية وتقليل تكاليف التشييد.
- يمكن استخدام المعايير التي وضعتها إحدى الجهات الحكومية من جانب جهات حكومية أخرى لتطبيقات مماثلة.
- يمكن تطوير محتوى المواد المحلية بمرور الوقت.
- تعزيز السلامة والاتساق والتوافق من خلال تشجيع المنافسة والكفاءة والقيمة.
- تسهيل تبادل البيانات.

على الجهة العامة وضع المعايير التصميمية القياسية والمواصفات الفنية القياسية ورسومات التشييد القياسية لاستخدامها في تصميم كل مشروع.

6.1.1 المعايير التصميمية القياسية

تصف المعايير التصميمية القياسية متطلبات الجهة الحكومية من المواد والأساليب والأكواد والمعايير واللوائح ومتطلبات التصميم اللازم استخدامها في المشروع. وقد تتضمن معايير التصميم أيضًا أفضل الممارسات المتعارف عليها في المجال. وتتولى الجهة الحكومية مسؤولية إعداد المعايير التصميمية القياسية ومراجعتها واعتمادها. الرجاء الرجوع إلى الوثيقة "إرشادات التصميم العامة" (PM-KE0-GL-000016)، للحصول على إرشادات حول وضع المعايير التصميمية القياسية.

6.1.2 المواصفات الفنية القياسية

المواصفات الفنية القياسية هي معايير كمية وقابلة للقياس تحدد المتطلبات الموثقة التي يجب تلبيتها بواسطة مادة أو تصميم أو منتج أو خدمة وتوفر الاتساق عبر جميع مشاريع الجهة الحكومية. والجهة الحكومية مسؤولة عن وضع المواصفات الفنية القياسية ومراجعتها واعتمادها والتي سيتم استخدامها من جانب المكتب المعماري/الهندسي لمشاريعها. الرجاء الرجوع إلى الوثيقة "إرشادات التصميم العامة" (EPM-KE0-GL-000016)، للحصول على إرشادات حول وضع المواصفات الفنية القياسية.

6.1.3 رسومات التشييد القياسية

توفر رسومات التشييد القياسية تفاصيل هندسية شائعة الاستخدام تتفق مع ممارسات التصميم لدى الجهة الحكومية. وتتولى الجهة مسؤولة إعداد رسومات التشييد القياسية ومراجعتها واعتمادها والتي سيتم استخدامها في تصميم مشاريع الجهة الحكومية. الرجاء الرجوع إلى الوثيقة "إرشادات التصميم العامة" (EPM-KE0-GL-000016) وأقسام التخصصات ذات الصلة للحصول على نموذج رسومات التشييد القياسية.

6.2 المراجعة والاعتماد

تتم مراجعة المتطلبات الفنية الواردة في معايير التصميم والمواصفات الفنية القياسية والرسومات القياسية من جانب الجهة الحكومية بشكل دوري أو عند الحاجة، بسبب المراجعات في الأكواد والمعايير الوطنية أو الدولية، ولكن يجب ألا تزيد المدة عن خمس (5) سنوات. على الجهة الحكومية تولي



مسؤولية تنسيق هذه المراجعات مع المتخصصين في المجال والإدارات المناسبة الأخرى داخل المؤسسة التابعة للجهة، وإذا لزم الأمر مع أطراف أخرى، على سبيل المثال: شركة الاتصالات السعودية (STC) وشركة المياه الوطنية، وغيرهما.

6.3 إصدار المعايير وحفظها

تُخزن المعايير التصميمية القياسية والمواصفات الفنية القياسية ورسومات التشييد القياسية عند اعتمادها وتُحفظ من التلف وتُحدث بانتظام وتُترفق لموقع الويب الخاص بالجهة الحكومية. وتكون الجهة الحكومية مسؤولة أيضاً عن توزيع هذه الوثائق على الاستشاري المعماري/الهندسي.

6.4 الإنفاذ

يجب على الجهة الحكومية التأكد من إنفاذ المعايير التصميمية القياسية للجهة الحكومية والمواصفات الفنية القياسية وتفاصيل التشييد القياسية من خلال مراجعات التصميم وقوائم التدقيق. توفر الجهة الحكومية التوجيه التقني والموافقة على التنازل عن متطلبات معينة أو الموافقة على البدائل عند التأكد من عدم المساس بالسلامة والجودة والسلامة الهيكلية.

6.5 الاستخدام

قد ترغب الجهة الحكومية في مراجعة المعايير التصميمية القياسية و/أو المواصفات القياسية و/أو رسومات التشييد القياسية بحيث تكون خاصة بالمشروع. يجب على الجهة الحكومية التأكد من امتثال الاستشاري المعماري/الهندسي الخاص بها لأحكام معايير تصميم الجهة الحكومية ودمج المتطلبات في التصميمات التي يُعدها. يجب تحديد حالات الخروج عن معايير التصميم بشكل خاص من خلال الاستشاري المعماري/الهندسي وتقديمها إلى الجهة الحكومية لتقييمها والموافقة عليها. عند مراجعة إحدى الوثائق، فإن التعديل يعني مراجعة الغرض من الوثيقة أو متطلباتها.

يجب إدراج المواصفات الفنية القياسية في وثائق طرح العطاءات لإبرام العقود إما مباشرة "على حالتها"، أو عن طريق تعديل أو إعداد المواصفات الجديدة الخاصة بالمشروع. يجب أن توافق الجهة الحكومية على أي مواصفات مُعدّلة قبل إصدارها لاستخدامها.

يجب يتم تضمين رسومات التشييد القياسية في التصميم إما مباشرة "على حالتها كما هي" أو عن طريق تعديل وإعداد رسومات تشييد مشروع جديد. يجب على الجهة الحكومية مراجعة أي رسومات بناء معدلة والموافقة عليها قبل أن يتم "إصدارها للتشييد" من جانب الاستشاري المعماري/الهندسي.

يجوز أن تطلب الجهة الحكومية استخدام معايير الجهات الأخرى، مثل وزارة النقل والشركة السعودية للكهرباء ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والتي يتعين على الاستشاري المعماري/الهندسي اتباعها والاستفادة منها في التصميمات.

6.6 توزيع معايير التصميم

توفر الجهة الحكومية معايير التصميم للموظفين والجهات المناسبة للاستخدام والمعلومات من خلال نظام إدارة المحتوى الإلكتروني الخاص بالجهة (نظام ضبط الوثائق) وموقع الويب الخاص بها.



7.0 المرفقات

لا يوجد.